

تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 1996-2015.

د: بن قاني إسماعيل، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر

د: بلال بوجمعة، جامعة أحمد دراية- أدرار – الجزائر

benggana@gmail.com

boudjemaabellal@yahoo.fr

Abstract :

The new institutional economics stresses on the importance of wider business investigation as a result of the interdependence between the different firms. This issue led the new economic conception affected by the institutional development coming especially from the governance institutions.

The study indicates that the level of the governance in Algeria comparatively with the other countries during 1996-2015 is between moderate and bad which impacts negatively on the institutional economic situation in Algeria

The study recommends improving the weaknesses in the governance proxies and calls for realizing the transparency and institutional credibility

Key words: The New Institutional Economics, Governance Indicators, Control of Corruption, Algeria.

الملخص:

يؤكد الاقتصاد المؤسسي الجديد على الدراسة الأوسع للمؤسسات نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة. وقد تأثر الاقتصاد المؤسسي الجديد بتطورات واكبت مرحلة نشأته على مستوى الترتيبات المؤسسية ومؤسسات الحوكمة.

تبين من الدراسة أن مستوى مؤشرات الحوكمة بالجزائر وبالمقارنة مع الترتيب المثوي بين دول العالم في فترة الدراسة 1996-2015 يتراوح ما بين متوسطة إلى ضعيف، الأمر الذي انعكس سلبا على وضعية الاقتصاد المؤسسي في الجزائر.

ولتحسين وضعيته؛ توصي الدراسة بتحسين مكانم الضعف في مؤشرات الحوكمة وتحقيق الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

الكلمات الدالة:

الاقتصاد المؤسسي الجديد؛ مؤشرات الحوكمة؛ مكافحة الفساد؛ الجزائر.

المقدمة:

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية الحادة التي عرفت الجزائر منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986.

تعرضت الجزائر في سنة 2015 إلى أزمة مشابهة لازمة 1986 في نواحي عدة، ومن تم يطرح ما يسمى بالاقتصاد المؤسسي الجديد كتحدٍ من تحديات التنمية للهوض بالاقتصاد الجزائري. ويؤكد الاقتصاد المؤسسي على الدراسة الأوسع للمؤسسات ووجهات نظر الأسواق نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة؛ في حين تعتبر الحوكمة المجال الخصب الذي يساهم في تحقيق توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد المؤسسي الجديد، كما أن المؤسسة الحديثة في الاقتصاد المؤسسي لا تمثل قطيعة مع التيار الاقتصادي القائم بقدر ما تمثل استكمالاً له.

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي :

ما هو واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من زاوية مؤشرات الحوكمة ؟

تم اللجوء في هذا الدراسة إلى استعمال المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن هذا المنهج يستند إلى حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث وبين الواقع التطبيقي له ويتيح لنا تحقيق العمق والتوازن باستخدام أدوات التحليل الإحصائي.

يستمد البحث بياناته الإحصائية من البنك الدولي، أما الحدود المكانية للبحث تتمثل في دولة الجزائر. والحدود الزمانية للبحث تمثلت في الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2015.

ضمن هذا السياق سوف نعالج هذا الموضوع بعد المقدمة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: نشأة الاقتصاد المؤسسي الجديد، وتبنيه للحوكمة؛

المحور الثاني: الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من زاوية مؤشرات الحوكمة؛

الخاتمة: (نتائج البحث).

المحور الأول: نشأة الاقتصاد المؤسسي الجديد، وتبنيه للحوكمة

1. نشأة الاقتصاد المؤسسي الجديد:

بدأت مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد تتبلور مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين مع كتابات لانس ديفز (Lance Davis)، ودوجلاس نورث (Douglas North)، وأوليفر وليامسن (Oliver Williamson)، وأرمر الكاين (Armer Alchian)، وهارولد ديمستز (Harold Demsetz)، إلى أن أخذت شكلا واضحا مع نهاية العقد ثم أخذت نمو سريعا منذ الثمانينيات.¹

فالمدرسة المؤسسية الحديثة لا تستبعد الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي وفي مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة، واختيار السلوك الرشيد وتعظيم العائد أو تخفيض التكلفة والأعباء. والجديد أنها لا تُقصر في استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأسعار، بل إنها تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل مدى حقوق الملكية واحترام حقوق الجوار.² وازداد الاهتمام بالمدرسة المؤسسية الحديثة بداية التسعينيات، حيث ترجع أصول الاقتصاد المؤسسي الجديد بمستوياته الجزئي والكلي إلى الاقتصادي كوز (Coase)³، حيث وضعت مقالته "طبيعة المنشأة" (The Nature of the Firm) عام 1936 للبنات الأولى للبحث في المستوى الجزئي من الاقتصاد المؤسسي الجديد، أما جدور البحث في المستوى الكلي من الاقتصاد المؤسسي الجديد ترجع لمقالة "كوز" مشكلة التكلفة الاجتماعية (The Problem of Social Cost) عام 1960.

تعتبر المدرسة المؤسسية القديمة*، والمدرسة النيوكلاسيكية أكثر المدارس التي أثرت في نشأة الاقتصاد المؤسسي الجديد.

2. أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل من الاقتصاد المؤسسي الجديد والقديم:

شهد تاريخ الفكر الاقتصادي محاولات عدة لإدماج المؤسسات والتغير المؤسسي في التحليل الاقتصادي، بداية من أعمال الاقتصاديين الكلاسيك مثل آدم سميث، والمدارس التاريخية الألمانية والإنجليزية، والماركسيين رواد المدرسة النمساوية أمثال كارل منجر (Karl Menger)، والمدرسة النيوكلاسيكية مثل ألفريد مارشال (Alfred Marshall)، ولعل أبرز تلك المحاولات هي المدرسة المؤسسية القديمة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين، وازدهرت في الفترة ما بين 1890 و عام 1930، وصارت الاتجاه الفكري السائد في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في الجامعات الأمريكية.⁴

تنظر المدرسة المؤسسية القديمة للسلوك الاقتصادي على أنه يتم في هياكل اجتماعية أو قواعد مؤسسية تفرضها المجتمعات. وينظر للتصرفات الفردية على أنها معاملات، وهي بذلك ليست سلوك فردي أو عملية مبادلة لسلع معينة، ويعد الانتقال من التركيز على السلع والأفراد إلى التركيز على المعاملات، وأثر الجماعات على تصرف الأفراد هو بداية الانتقال في الفكر الاقتصادي من المدارس الكلاسيكية إلى المدارس المؤسسية. ويمكن القول بأن المدرسة المؤسسية قد مرت بمرحلتين متميزتين:⁵

- المرحلة الأولى، كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقداً ومعارضة للفكر الاقتصادي السائد، فمحو الاهتمام ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها. وتضم هذه المرحلة أسماء مهمة منها "ثورستين فيبلن" والذي يمثل المرحلة الأولى للمؤسسة الراديكالية والمعارضة للتيار الرئيسي للفكر الاقتصادي السائد.
- المرحلة الثانية، تميزت بأن بدأت المدرسة المؤسسية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية.

يتفق كل من الاقتصاد المؤسسي الجديد والقديم في ما يلي:⁶

- ✓ ضرورة إدخال المؤسسات في التحليل الاقتصادي.
- ✓ أهمية تطعيم التحليل الاقتصادي بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
- ✓ اعتبار المعاملة عملية تداول لحقوق ملكية الأصل أو الشيء محل التبادل.
- ✓ اعتبار المعاملة وحدة التحليل الأساسية في الاقتصاد.
- ✓ دراسة التغير المؤسسي عبر الزمن.

وترجع أوجه الاختلاف في الآتي:

- ✓ يرفض الاقتصاد المؤسسي القديم الإطار النيوكلاسيكي للتحليل، والذي يضع تفسيراته اعتماداً على فكرة رشادة الأفكار وسلوك تعظيم الأفراد لمصالحهم الشخصية. أما الاقتصاد المؤسسي الجديد، يركز على الإطار النيوكلاسيكي ولكن مع التعديل فيه بما يجعله أكثر واقعية، مثل إدخال عدم كمال الأسواق، وتكاليف المعاملات وحقوق الملكية.
- ✓ يرى الاقتصاد المؤسسي القديم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح فشل الأسواق بسبب عدم عدالة توزيع الدخل والثروة التي تنتج عن الاعتماد على آليات السوق. أما الاقتصاد المؤسسي الجديد متوجهة نحو السوق وضد تدخل الدولة، يؤكد على أهمية وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود، فيعتبر توفير السلع والخدمات من خلال نظام السوق أو من خلال الدولة ترتيبين مؤسسين بديلين لبعضهما البعض، لكل منهما مجالات نجاح وفشل.

3. مفهوم الاقتصاد المؤسسي الجديد:

الفكر المؤسسي يرى أن العبرة هي بالمؤسسات الاجتماعية السائدة، وأن السوق نفسها لا تعدو أن تكون إحدى هذه المؤسسات، وهي تتأثر بالأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع، من الدولة، النظام القانوني، والقيم السائدة. فالتيار الرئيسي للاقتصاد يرى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد، أما الاقتصاد المؤسسي فإنه يوجه عنايته للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد، سواء كانت هذه السيطرة راجعة إلى اعتبارات فنية أو قانونية، ومن هنا الاهتمام الكبير بالتطور التكنولوجي، ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة، والتنظيم القانوني والاجتماعي.⁷

ويؤكد الاقتصاد المؤسسي على الدراسة الأوسع للمؤسسات ووجهات نظر الأسواق نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة (الأفراد، الشركات، الدول والأعراف الاجتماعية).

ويعتبر الاقتصاد المؤسسي الجديد أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار تؤدي مجتمعة إلى تخفيض تكاليف المعاملات، ورفع كفاءة الأسواق وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ومن بين تلك الأدوار حماية الملكية للأفراد، والتي يقصد بها في أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد حق الفرد في التمكّن الفعلي من الأصول أو الموارد ذات القيمة؛ وليس مجرد ملكية تلك الأصول أمام القانون، وبذلك يختلف المعنى الاقتصادي لحقوق الملكية عن المعنى القانوني لها. ونذكر من تلك الأدوار ما يلي:⁸

- ✓ توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع.
- ✓ حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول والخروج والأسواق وإجراءات ممارسة الأعمال، وتطبيق قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار.
- ✓ تيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.

والاقتصاد المؤسسي الجديد نتاج رؤية "رونالد كوز" للهدف الأساسي من علم الاقتصاد، والمتمثل في فهم كيفية عمل النظام الاقتصادي والذي لا يعمل في عزلة، وإنما يتفاعل ويتأثر بالنظم الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، ومن تم فالغرض من دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في إطار الاقتصاد للاستفادة منها في حدود تقديم فهما أفضل لعمل النظام الاقتصادي ما يمكن الباحثين الاقتصاديين من تحقيق هدفهم الأساسي.

ويمكن إدراج التقسيم التالي لفروع الاقتصاد المؤسسي الجديد:⁹

- ✓ اقتصاديات تكاليف المعاملات
- ✓ اقتصاد المعلومات غير الكاملة
- ✓ التحليل التاريخي المقارن لعمليات التنمية
- ✓ التغيير المؤسسي وآلياته
- ✓ اختيار السياسات العامة والاقتصاد السياسي
- ✓ الاقتصاد الاجتماعي الجديد
- ✓ القانون والاقتصاد
- ✓ العمل الجماعي.

وتجدر الإشارة أن أدوات التحليل المستخدمة في الاقتصاد المؤسسي الجديد هي نفس تلك الأدوات المستخدمة في بحوث الاقتصاد التقليدي، ويمكن ذكر لا للحصر الأدوات التالية:¹⁰

- دراسات حالة مقارنة أو دراسات حالة تفصيلية للوصول إلى ما يعرف بالحقائق النمطية، والتي تُعتبر من بين أهم أدوات البحث التي تعتمد عليها كثير من فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد وخاصة فرع التحليل التاريخي المقارن لعمليات التنمية.
- إجراء التجارب المعملية لاختبار مجموعة الأدوار التي تؤديها المؤسسات، من خلال تصميم قواعد مبسطة تحاكي قواعد التفاعل الواقعي، ومن تم تساعد التجارب المعملية الباحثين في تطبيق القواعد المؤسسية المختلفة في بيئات معملية مُحكمة، حيث تقوم معظم التجارب المعملية باختبار القواعد المختلفة التي تحكم التعامل في الأسواق.

• الأدوات الكمية: لقياس نوعية المؤسسات في الدول المختلفة مثل المؤشرات الكمية التي يصدرها البنك الدولي من خلال قاعدة بيانات "ممارسة نشاط الأعمال" (Doing Business Database) التي تعكس مدى سهولة ممارسة الأعمال في مؤسسات الدول المختلفة.

• نماذج نظرية المباراة، التي تقوم بتمثيل التفاعلات بين الأفراد وتحليل دور المؤسسات في التأثير على ردود أفعالهم في المواقف المختلفة، وبالتالي تساعد نظرية المباراة على تحديد المؤسسات التي تشجع ظهور السلوك التعاوني.

• تقييم المؤشرات التي تنشأ بين أنماط المؤسسات المختلفة لتنظيم وحوكمة المعاملات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ومن تم معالجة مكامن الضعف المؤسسي وتحقيق التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات الملائمة بالاعتماد على مؤشرات الشفافية، المشاركة والمساءلة.

4. مفهوم الحوكمة ومؤشراتها

تعدد المصطلحات التي تعني الحوكمة فنجد الحكم الصالح، الحوكمة الإدارية، الحكم الرشيد، الحكمانية، الحاكمية، كما أن الحوكمة تتشابه مع حوكمة المؤسسات في عدة جوانب منها الشفافية والمساءلة. وتم الاعتماد في هذه الورقة على مصطلح الحوكمة. فالحوكمة من وجهة البنك الدولي، عبارة عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول للصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم؛ واستبدالهم؛ وقدرة الحكومات على إدارة الموارد؛ وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية؛ واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.¹¹ وبالتالي الحوكمة من وجهة البنك الدولي هي الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية.¹²

أما صندوق النقد الدولي يولي اهتماما كبيرا لتعزيز الحوكمة من خلال إجراءات ضمان النزاهة والحياد، والنزاهة في أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالالتزامات المهنية، فالحوكمة مفهوم واسع يشمل جميع جوانب طريقة الحكم في أي بلد؛ بما في ذلك سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصادية والإطار التنظيمي، فضلا عن الالتزام بسيادة القانون. وسوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، فصندوق النقد الدولي يشجع الحوكمة في مجالين رئيسيين هما:¹³

- الإدارة العامة للإصلاحات التي تغطي الموارد من خلال مؤسسات القطاع العام.

- الحفاظ على شفافية والاستقرار الاقتصادي، والبيئة التنظيمية المواتية لأنشطة القطاع الخاص.

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فالحكم الرشيد أو الحوكمة تقوم على المشاركة وتتسم بالشفافية وينطوي على المساءلة، كما يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن استناده الى قواعد العدالة والإنصاف، ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التفاعل البناء بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الرشيد. كما أن البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعتمد تسع مؤشرات تتمثل في: المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، التوجيه نحو بناء توافق للآراء، الإنصاف، الفعالية، والكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية. وهذه المؤشرات تؤخذ بشكل متوازن لكي تحقق الهدف المنشود.¹⁴

والحوكمة من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز ويدعم وتصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحريةهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقراً وتمهيشاً.¹⁵

وإذا حللنا مفهوم الحكم الرشيد من منظور المشرع الجزائري، نجد أنه يتضمن مؤشرين أساسيين هما سلوك الأفراد وطريقة التسيير لتقديم الخدمة العمومية. كما أخذ المفهوم بعدا أوسع حينما شكلت لجنة GOAL08 التي أسندت لها مهمة وضع ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسات الجزائرية بمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء في هذا الميثاق تعريف الحكم الرشيد في إصدار 2009 على أن الحكم الرشيد للمؤسسة هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في أن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة:¹⁶

- تعريف حقوق، وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

- تقاسم الصلاحيات، والمسؤولية المترتبة على ذلك.

ويتضمن مفهوم الحوكمة الإشارة إلى مفاهيم الشفافية والمساءلة، ودولة القانون والمشاركة اللامركزية والتنسيق.¹⁷

من خلال طرح مفاهيم الحوكمة السابقة نخلص الى أن الحوكمة تشمل جملة من المؤشرات تعمل على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات الملائمة بالاعتماد على الشفافية والمشاركة والمساءلة. وسنعمد في هذه الدراسة على المؤشرات العالمية للحكومة الصادرة عن البنك الدولي لاستخلاص واقع الاقتصاد المؤسسي بالجزائر.

فالمؤشرات العالمية للحكومة الصادرة عن البنك الدولي تتكون من ستة مؤشرات فرعية، يقيس كل مؤشر منها موضوع من موضوعات الحوكمة، وتمثل هذه المؤشرات في ما يلي: ¹⁸ إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability)، الاستقرار السياسي وانعدام العنف (Political Stability /No Violence)، فعالية الحكومة (Government Effectiveness)، نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality)، سيادة وحكم القانون (Rule of Law)، مكافحة الفساد (Control of Corruption).

تستخدم المؤشرات العالمية للحكومة لترتيب دول العالم المشمولة بالدراسة التوزيع النسبي للمؤشرات الفرعية بين ستة أصناف حسب المدى التالي: 0-10%، 10-25%، 25-50%، 50-75%، 75-90%، 90-100%. كما تستخدم المؤشرات العالمية للحكومة الترتيب المئوي بين دول العالم الذي ينحصر بين الصفر-الأدنى- إلى المائة-الأعلى- أي كلما كان الترتيب المئوي أعلى كانت النتيجة أحسن.¹⁹

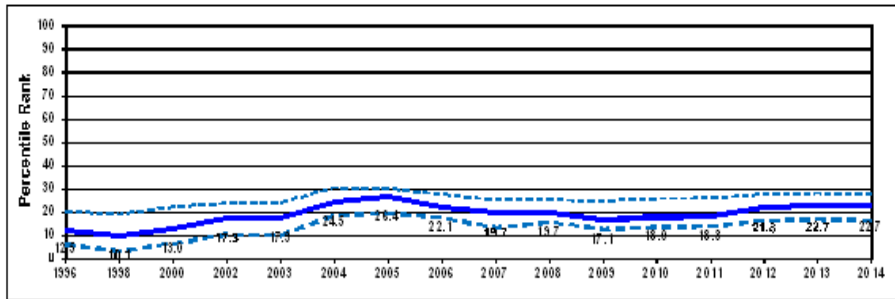
المحور الثاني: الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من زاوية مؤشرات الحوكمة

بغية التعرف على جانب من جوانب الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر، سنحلل مؤشرات آليات الحوكمة بالاعتماد على المؤشرات العالمية للحكومة الصادرة عن البنك الدولي. وفيما يلي ندرس وضعية تلك المؤشرات في الفترة الممتدة من 1996 الى غاية 2015 بالجزائر ومقارنتها مع الترتيب المئوي بين دول العالم.

1. إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability):

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات، وحرية إبداء الرأي وحق المواطنين في مسائلة المسؤولين عن النتائج المحققة في الميدان الاقتصادي وغيره من الميادين. وعن وضعية مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability) بالجزائر، فقد حقق في سنة 2015 ما نسبته 24.63؛²⁰ وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 24.63 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل الموالي يبين باقي الفترة الزمنية:

شكل رقم(1): واقع مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر



Aggregate Indicator: Voice & Accountability / Algeria, 1996-2014

Source: Reports Country Data Report for Algeria, 1996-2014, p: 2-4, Disponible sur l'URL suivant:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#country> (Consulté le 25/03/2016)

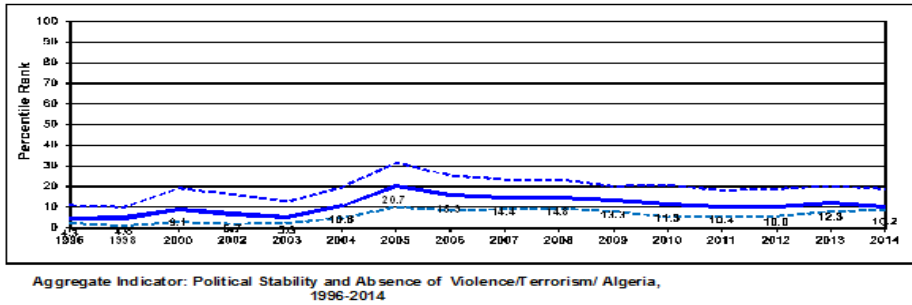
من خلال البيانات المتاحة يتضح وجود استقرار نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم في مؤشر آلية إبداء الرأي والمساءلة بنسبة 10-25 بالمائة خلال الفترة 1996-2015، مع تسجيل تحسن في سنتي 2005 و2014 ما نسبته 25-50 بالمائة؛ حيث وصل الى 26.44 و26.11 على التوالي.

ومن تم يتبين أن الجزائر أفضل من فقط 10-25 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة في مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير وكذلك انخفاض حرية تكوين الجمعيات باعتبارها كيان مؤسسي مهم في تطوير الاقتصاد المؤسسي بالجزائر.

2. الاستقرار السياسي وانعدام العنف (Political Stability /No Violence)

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف مدى استقرار حكومة دول العالم ومدى استعمل العنف ذا الطابع السياسي.

وعن وضعية مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر، فقد حقق في سنة 2015 ما نسبته 13.33،²¹ وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 13.33 بالمائة عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل الموالي يبين باقي الفترة الزمنية :
شكل رقم (2): واقع الاستقرار السياسي وانعدام العنف في الجزائر



Source: Reports Country Data Report for Algeria, 1996-2014, op.cit.

نقول عن ترتيب مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر مقارنة مع دول العالم، أنه مر بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى من 1996 إلى 2003 تميزت بضعف ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 0 و 10، حيث أسوء ترتيب 4.35 بالمائة في سنة 1996، أما المرحلة الثانية تمتد من 2004 إلى 2015، تحسن ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 10 و 25 بالمائة، حيث احسن ترتيب 20.77 بالمائة في سنة 2005.

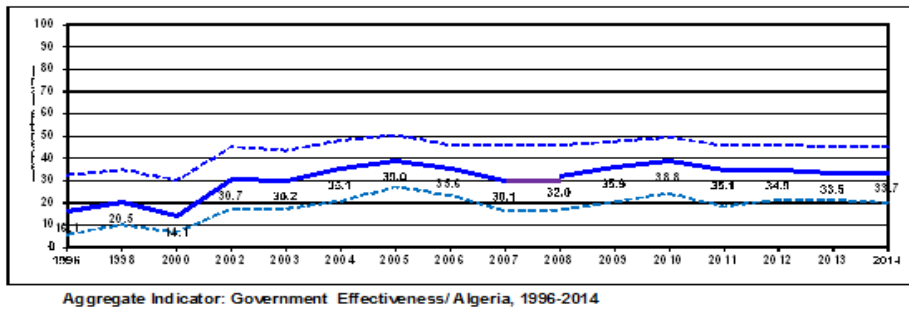
ومن تم يتبين أن الجزائر من بين أضعف دول العالم المشمولة بالدراسة في الاستقرار السياسي وانعدام العنف، بسبب آثار العشرية السوداء وما خلفته من آثار سلبية على الاستقرار على مستوى المؤسسي بالجزائر.

3. فعالية الحكومة (Government Effectiveness)

يقيس مؤشر فعالية الحكومة مدى جودة الخدمات العامة والمدنية، بالإضافة إلى درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية ومصادقيتها.

وعن وضعية مؤشر فعالية الحكومة بالجزائر، فقد حقق في سنة 2015 ما نسبته 35.10 بالمائة،²² وهذا يعني أن الجزائر أفضل 35.10 بالمائة عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل الموالي يبين باقي الفترة الزمنية :

شكل رقم (3): واقع فعالية الحكومة بالجزائر



Source: Reports Country Data Report for Algeria, 1996-2014, op.cit.

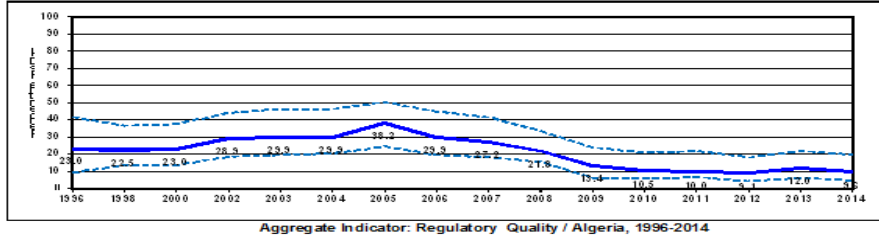
يمكن تقسيم أداء الحكومة الجزائرية في مؤشر فعالية الحكومة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة 1996 إلى 2000 أقل من 25 بالمائة، أما المرحلة الثانية من سنة 2002 إلى سنة 2015 ما نسبته أكثر من 30 بالمائة؛ حيث أحسن نسبة 39.02 بالمائة سنة 2005. أخذ مؤشر فعالية الحكومة أحسن ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية حيث حافظ على مستوى متوسط ما نسبته بين 25-50 بالمائة، أن الجزائر أحسن من 25-50 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2015، الأمر الذي انعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية المدنية مقارنة مع فترة من 1996 إلى 2001، ومن تم مساهمة هذا المؤشر الفرعي في بلورة الاقتصاد المؤسسي الجديد بالجزائر.

4. نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality).

يقيس هذا المؤشر جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة من حكومة، قطاع خاص، منظمات غير ربحية، والمواطنين.

وعن وضعية مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر، فقد حقق في سنة 2015 ما نسبته 10.58 بالمائة،²³ وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 10.58 بالمائة عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل الموالي يبين باقي الفترة الزمنية :

شكل رقم(4): واقع نوعية الأطر التنظيمية بالجزائر



Source: Reports Country Data Report for Algeria, 1996-2014, op.cit.

شهد مؤشر نوعية الأطر التنظيمية تغير نسبي في ترتيب الجزائر في هذا المؤشر مقارنة مع باقي دول العالم، حيث بعدما كان أقل من 25 بالمائة في الفترة 1996 و 2000 وتحسن في باقي الفترة حيث وصل الى أعلى نسبة 38.24 بالمائة سنة 2005. إلا أنه وصل الى أدنى مستوياته أقل من 10 بالمائة في سنة 2012، 2011، و 2014.

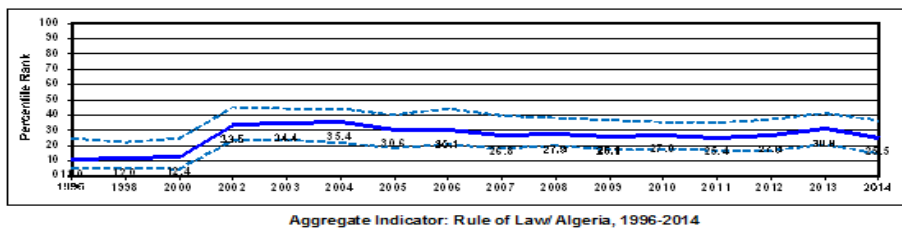
أخذ مؤشر نوعية الأطر التنظيمية أسوأ ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية، حيث أن أكثر من 90 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة أحسن من الجزائر في عدة فترات من الدراسة، الأمر الذي انعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية العامة، والخدمات المؤسساتية المدنية، ومن أثر هذا المؤشر الفرعي سلبا في تكوين العلاقة بين عناصر الاقتصاد المؤسسي الجديد بالجزائر من حكومة، قطاع خاص، منظمات غير ربحية، والمواطنين.

5. سيادة وحكم القانون (Rule of Law):

يقيس مؤشر سيادة وحكم القانون مدى ثقة الأفراد والقطاع الخاص بتطبيق القانون من قبل الجهة التنفيذية الحكومية بشكل عادل على مختلف المتعاملين.

وعن وضعية مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر، فقد حقق في سنة 2015 ما نسبته 20.67 بالمائة،²⁴ وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 20.67 بالمائة، عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل الموالي يبين باقي الفترة الزمنية :

شكل رقم(5): واقع سيادة وحكم القانون في الجزائر



Source: Reports Country Data Report for Algeria, 1996-2014, op.cit.

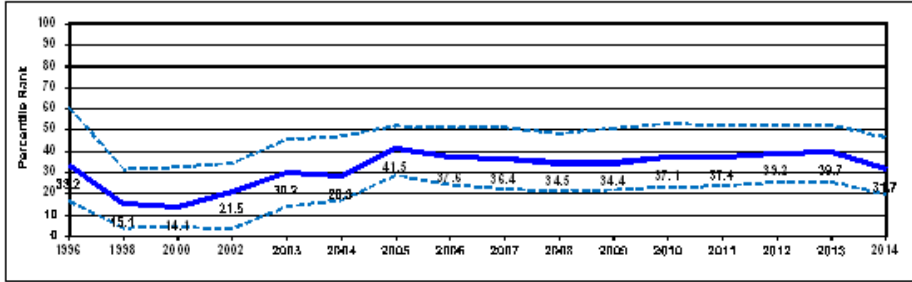
من خلال البيانات المتاحة يتضح وجود تغير نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم، حيث كان الترتيب منخفض في سنة 1996 ما نسبته 11.00 بالمائة، إلا أن ترتيب الجزائر مقارنة مع باقي دول العالم ارتفع الى ما نسبته 35.41 بالمائة سنة 2004. واستمر بالهبوط والصعود بين ما نسبته 25 و 30 بالمائة خلال الفترة 2005 و 2015.

أخذ المؤشر الفرعي سيادة وحكم القانون ترتيب أقل من المتوسط، من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية، باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يولي أهمية للاعتبارات القانونية من خلال الاهتمام بنظم الملكية والحقوق بصفة عامة .

6. مكافحة الفساد (Control of Corruption).

مؤشر مكافحة الفساد يقيس مدى إمكانية سلطة الدولة من مكافحة تعظيم مكاسب أصحاب المصالح غير المشروعة، أي الحد من الفساد بكل أشكاله الاقتصادي، السياسي، الإداري. وعن وضعية المؤشر في الجزائر، فقد حقق في سنة 2015 ما نسبته 28.37 بالمائة،²⁵ وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 28.37 بالمائة عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل الموالي يبين باقي الفترة الزمنية :

شكل رقم(6): واقع مكافحة الفساد في الجزائر



Aggregate Indicator: Control of Corruption/ Algeria, 1996-2014

Source: Reports Country Data Report for Algeria, 1996-2014, op.cit.

ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد بين دول العالم متذبذب، حيث في بداية الفترة سنة 1996 وصل المؤشر إلى ما نسبته 33.17 بالمائة، لكن بعد ذلك شهد المؤشر انخفاضا، وعاود الارتفاع إلى أعلى نسبة له 41.46 بالمائة سنة 2005. أخذ المؤشر الفرعي مكافحة الفساد ترتيب غير مستقر من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، مما يعني أن هناك عمل كبير ينتظر الجزائر للحد من الفساد بكل أشكاله الاقتصادي، السياسي، الإداري، باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يؤكد على أهمية وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود وتدعيم مصداقيتها أمام الشعب.²⁶

الخاتمة:

يعتبر الاقتصاد المؤسسي الجديد أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار الكفيلة باستدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تحديد الصلاحيات والمسؤولية المترتبة على ذلك؛ من مساءلة وشفافية، أي تحقيق مرتكزات الحوكمة. توصلت هذه الدراسة إلى أن تدني المؤشرات الفرعية للحوكمة بالجزائر- مقارنة مع عدد من دول العالم المشمولة بالدراسة- ساهمت في تدني وضع الاقتصاد المؤسسي الجديد من خلال ما يلي:

- ✓ ضعف مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، انعكس سلبا على قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير، وكذلك انخفاض حرية تكوين الجمعيات باعتبارها كيان مؤسسي مهم في تطوير الاقتصاد المؤسسي بالجزائر.
- ✓ تدني مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف؛ بسبب أثار العشرية السوداء وما خلفته من آثار سلبية على الاستقرار على مستوى المؤسسي بالجزائر.
- ✓ أحسن ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية لمؤشر فعالية الحكومة، الأمر الذي انعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية المدنية ومن تم المساهمة في بلورة الاقتصاد المؤسسي.
- ✓ أسوأ ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية لمؤشر نوعية الأطر التنظيمية، وبالتالي التأثير السلبي في تكوين العلاقة بين عناصر الاقتصاد المؤسسي الجديد من حكومة، قطاع خاص، منظمات غير ربحية، والمواطنين.
- ✓ ترتيب أقل من المتوسط لمؤشر سيادة وحكم القانون، الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية، باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يولي أهمية للاعتبارات القانونية، أي الاهتمام بنظم الملكية والحقوق بصفة عامة.
- ✓ ترتيب غير مستقر لمؤشر مكافحة الفساد، مما يعني أن هناك عمل كبير ينتظر الجزائر للحد من الفساد بكل أشكاله، باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يؤكد على أهمية وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود.

ولتحسين وضع الاقتصاد المؤسسي الجديد من خلال مؤشرات الحوكمة في الجزائر؛ توصي الدراسة بتحسين مكانم الضعف في مؤشرات الحوكمة وإرساء الشفافية والمساءلة.

قائمة الهوامش والإحالات

- ¹ إيمان الشاعر: الاقتصاد المؤسسي الجديد: مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص23.
- ² حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت، 1995 ص161.
- ³ إيمان الشاعر، مرجع سابق، ص22.
- ^{*} وتسمى أيضا التقليد المؤسسي الأمريكي لمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في الفكر الاقتصادي للمدرسة المؤسسية.
- ⁴ إيمان الشاعر، مرجع سابق، ص24.
- ⁵ حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص161.
- ⁶ إيمان الشاعر، مرجع سابق، ص27.
- ⁷ حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص161.
- ⁸ إيمان الشاعر، مرجع سابق، ص14.
- ⁹ للمزيد من التفاصيل حول فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد، أنظر: إيمان الشاعر، مرجع سابق، ص39-57.
- ¹⁰ للمزيد من التفاصيل أنظر:
- إيمان الشاعر، مرجع سابق، ص19-21.
- Klein, G. Peter, New Institutional Economics. in Bouckaert, Boudewijn and Gerrit de Geest(ed). Encyclopedia of law and economics. Vol. I. The History and Methodology of Law and Economics, Cheltenham, Edward Elgar, 2000, p 456-470.
- ¹¹ World Bank, 1992, Governance and Development, The World Bank, Washington, Disponible sur l'URL suivant: www.worldbank.org.
- ¹² زابري بلقاسم، الحكم الصالح والكفاءة الاقتصادية، دفا تر Mecas، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، العدد 2 أبريل 2006 ، ص 228.
- ¹³ The IMF and Good Governance, THIS INFORMATION IS CURRENT AS OF SEPTEMBER 2016,p01, Disponible sur l'URL suivant :
Sur <http://www.imf.org/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance?pdf=1>. (Consulté le 01/03/2016)
- ¹⁴ بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة، دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، صيف خريف 2014، ص178.
- ¹⁵ هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 101.
- ¹⁶ وفاء رايس، وآخر، الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية، مداخلة مقدمة في المنتدى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26/11/2013، ص7.
- ¹⁷ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي، ط2، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005 ص 128.
- ¹⁸ Daniel Kaufmann, Brookings Institution Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, The Worldwide Governance Indicators: Méthodologie and Analytical Issues, World Bank September, 2010, Disponible sur l'URL suivant: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/wgi.pdf> Consulté le 01/03/2016).
- ¹⁹ IBDM.
- ²⁰ The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2015, Disponible sur l'URL suivant: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>(Consulté le 25/07/2016)
- ²¹ The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2015, op.cit
- ²² The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2015, op.cit
- ²³ The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2015, op.cit
- ²⁴ The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2015, op.cit
- ²⁵ The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2015, op.cit
- ²⁶ إيمان الشاعر، مرجع سابق، ص28.